

## ملخص مداولات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

### في الجلسة المنعقدة بتاريخ 29 جوان 2016



عملا بأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والفصل 13 من القرار عدد 5 لسنة 2014 المؤرخ في 24 أبريل 2014 والمتعلق بضبط النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ينشر الملخص التالي لمداولات جلسة مجلس الهيئة ليوم 29 جوان 2016:

اجتمع مجلس الهيئة في جلسة بتاريخ 29 جوان 2016 وذلك بحضور السيدات والسادة:

➤ عن مجلس الهيئة: -محمد شفيق صرصار (رئيس الهيئة)،

- مراد بن مولي،

- نبيل بفون،

- أنور بن حسن،

- كمال التوجاني،

- لمياء الزرقوني،

- فوزية الدريسي،

- خمائل فنيش،

- رياض بوحوشي.

➤ المدير التنفيذي للهيئة: صابر الزوق

➤ مراقب الحسابات للهيئة: عبد اللطيف عباس

وقد حدّد جدول الأعمال في النقاط التالية:

1- تلاوة التقرير العام والتقرير الخاص لمراقبي الحسابات المتعلق بالسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015.

2- تقديم وعرض القوائم المالية للفترة المتراوحة بين 01 جانفي و31 ديسمبر 2015 والمختومة في 31 ديسمبر 2015.

3- عرض التقرير المالي للهيئة للفترة المتراوحة بين 01 جانفي و31 ديسمبر 2015.

4- مركز الدراسات والبحوث والتوثيق للهيئة.

5- لجنة البت في مطالب الإعتقاد.

6- النظر في تقرير حول الرقابة الداخلية المعدّ من قبل مراقبي الحسابات للهيئة.

وبعد المداولات تمّ إتخاذ القرارات التالية:

1- بعد تلاوة وتقديم التقرير العام والتقرير الخاص وكذلك التقرير حول نظام الرقابة الداخلية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015 من قبل مراقبي الحسابات، وبعد الإطلاع على القوائم المالية، تمّت المصادقة على هذه القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015 للفترة المحاسبية المتراوحة بين 01 جانفي 2015 و31 ديسمبر 2015 والتي تتضمن الخصوصيات التالية:

➤ مجموع الموازنة: 31 634 156 دينار

➤ نتيجة محاسبية إيجابية: 1 347 281 دينار

➤ مجموع المـوارد: 28 000 000 دينار

➤ فواضل بالميزانية: 1 067 717 دينار.

2- المصادقة على التقرير المالي للهيئة لسنة 2015 والإذن لرئيس الهيئة بعرضه على مجلس نواب الشعب ونشره من بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية والموقع الإلكتروني للهيئة مصحوبا بالقوائم المالية وبتقرير مراقبي الحسابات للهيئة.

وبعد مغادرة السيد مراقب الحسابات إستأنف المجلس النظر في باقي النقاط وقرّر:

3- إحداث مركز الدراسات والبحوث والتوثيق وتكليف أحد إطارت الهيئة للإشراف عليه.

- 4- إحداث لجنة صلب الهيئة للبت في مطالب إعتقاد الملاحظين والصحافيين وممثلي المترشحين بالنسبة لانتخابات المجلس الأعلى للقضاء.
- 5- دعوة المدير التنفيذي إلى الإجابة على مختلف الملاحظات المضمّنة بتقرير الرقابة الداخلية المقدم من قبل مراقبي الحسابات للهيئة وعرضه للنقاش ضمن جلسة لاحقة.